http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2021) السنة الثامنة - الأحد (23) كانون الثاني 2011

أزمة الكهرباء.. مشكلة تنتظر الحل

سبع سنوات والمواطن ينتظر وعود الوزارة

قال المواطن أبو رعد باستياء، الوزارات الخدمية تعلق أخطاءها على شماعة المواطن دائماً، فالمواطن هو الذي يعمل على سد المجاري، عند أيام المطر، وهو الذي يتجاوز على الخطوط الناقلة للكهرباء، ولم تتوقف تلك الاتهامات بل شملت أيضا تجاوزه على عقارات الدولة وأملاكها، مع العلم ان أكثر الأحزاب الحاكمة قد استولت على قصور المسؤولين في النظام السابق، لا ادري، يقول أبو رعد موظف عمره (٥٢ سنة)، لماذا تطالب وزارة الكهرباء المواطن بترشيد الكهرباء لطاقة هي غير متوفرة أصلاً.. فقد أصبح التجهيز لمدة أربع ساعات يومياً، بل اغلب الأحياء لم تر العزيزة الوطنية طيلة أيام المطر.

بغداد / سها الشيخلي.... تصوير / ادهم يوسف

أصبحت الكهرباء المعادلة (ذات الأكثر من مجهول) التي يصعب حل رمزها على الدولة، فبعد مضي أكثر من ٧ سنوات عجاف من تردي الطاقة الكهربائية، تخرج علينا كل يوم تبريرات وحجج لا يمكن ان تصدق، حتى بعد التظاهرات التي حدثت في بغداد وبعض المحافظات فالكهرباء الوطنية ظلت كما هي، بدون حل جذري لهذه المعضلة حتى بعد استقالة الوزير كريم وحيد الذي يؤكد العاملون معه انه ذو خبرة وكفاءة عاليتين، ولا ندري لماذا لم يستثمر كل تلك المؤهلات في حل (طلسم) الكهرباء؟ وما الذي فعله الوزير بالوكالة، وننتظر ماذا سيفعل الوزير الجديد.

مع المواطنين

كانت للانقطاعات المستمرة للكهرباء في الآونة الأخيرة، خاصة بعد أيام المطر، قد أثارت سخط المواطنين عموما، والذين عبروا عن استيائهم لتبريرات وزارة الكهرباء، فها هي أم شذى المعلمة في إحدى المدارس الابتدائية تقول: لم نشهد تحسنا للتيار الوطني الكهربائي الا في الاعتدالين الربيعي والخريفي، والسبب معروف هو قلة الاستخدامات المنزلية، لقد أصبحنا نبرمج حياتنا وفق برمجة الكهرباء غير المنصفة في الآونة الأخيرة، فهل يحتاج أمر تجهيزها الى عصا سحرية او نستغيث بمارد (مصباح علاء الدين السحري)، فيما أشار احد المواطنين الى ان التوزيع الشحيح والمنقطع غالبا، يدفع المواطنين الى التجاوز على التيار الوطني، فلو كان التجهيز منصفا لما اضطر المواطن الى التجاوز، انه ليس تبريرا للمتجاوزين لكنه حاجة فعلية للوطنية بغض النظر عن كون المتجاوز مخالفا للقانون، ولكن أليس من واجبات القوانين ان تقدم خدمات جيدة ومستقرة للمواطنين؟ في اغلب الخدمات ولا نريد ان نكون متجاوزين على الخدمات ونطالب بـ (كلها)، المواطنة ام سجاد شكت من ان مولدة الشارع ومولدة المنزل تستوفي نصف راتبها، وهذه أعباء مالية كبيرة تحملها المواطن منذ سنوات على أمل ان تنتهي قريبا، لكن هذا القريب أصبح بعيد المنال على ضوء تصريحات المسؤولين في وزارة الكهرباء، لنستمع الى المفتش العام في وزارة الكهرباء المهندس علاء محيي الدين الذي أعلن من خلال مؤتمره الصحفي الذي عقد في وزارة الكهرباء بتاريخ ١٦/كانون الثاني الجاري عن:

سرقات كبيرة

وتلاعب كبير في عمليات نقل الوقود المستلم من المصافي والمفترض ان تجهز به محطات توليد الطاقة الكهربائية في بغداد وعدد من المحافظات، وكشف المهندس محيي الدين عن ٥٠٠ صهريج محمل بالوقود لم تفرغ حمولتها في المحطات الكهربائية خلال الأشهر الستة الماضية، (ستة أشهر ولم تكتشف المخالفة او التجاوز.. الأمر غريب) وحدد المفتش العام ان ابرز العقبات التي تواجه تشغيل المحطات الكهربائية هي نقص الوقود وعدم توفره في الأوقات المناسبة، مؤكداً إحالة بعض الموظفين المتهمين بهذه القضية الى القضاء وهيئة النزاهة بسبب إهمالهم متابعة تحميل وتفريغ الوقود، فضلاً عن إيقاف العقود مع الشركات الناقلة والشركات السارقة كما اتخذت الإجراءات القانونية بحق هؤلاء السراق، دون استثناء أي منهم، مبينا ان مكتب المفتش العام رصد هذه الصهاريج التي تحمل الوقود من المستودعات ولم تفرغ في المحطات خلال الستة أشهر الماضية، وهذا الرصد هو جزء من جهود المفتش العام في الوزارة بصورة عامة لمتابعة المعوقات، إذ ان كثيراً من المحطات لم تتسلم الوقود المخصص لها كان سبب إرباكاً ومشاكل في تشغيلها، خاصة وانها جاهزة للتشغيل، وأشار المفتش العام ان هذه السرقات التي نكشفها تثبت ان الوزارة ماضية بتوفير كميات الوقود المناسبة بالتعاون مع وزارة النفط لكن المشكلة هي في تلاعب الشركات الناقلة للوقود، مؤكداً ان التحقيق ما زال جاريا في هذه السرقة وستعلن الوزارة نتائجه قريبا، مشيراً الى ان بعض الناقلين يغيرون مواصفات المنتج المنقول خلال الطريق الى منتج رخيص او مخالف للمواصفات، وعن علاقة هذه السرقات بالتي سبقتها وعدم كشفها في وقت سابق قال محيي الدين هذه السرقات هي تابعة للسرقات السابقة، ولكن لم يتم كشفها بسبب ضعف الإمكانات وعدم توفر الملاك، وقد تم توفير هذه الإمكانات في الوقت الحاضر.

وأضاف محيي الدين: اقترح مكتب المفتش العام على الوزارة آلية جديدة في التعاقد مع الناقلين بالتنسيق مع وزارة النفط باعتبارها الجهة المختصة بهذه القضايا، وسيتم العمل بها خلال الأسابيع القادمة، وفي معرض إجابته على أسئلة الصحفيين، عزا محيي الدين سبب الانقطاعات الكهربائية الكثيرة مؤخراً الى الزيادة السكانية وزيادة الطلب وضعف وتقادم شبكات التوزيع الموجودة، حيث ان المحطات الكهربائية لم يتم صيانتها بالشكل المطلوب خلال العقود الأربعة الماضية، فضلا عن التجاوزات على شبكات التوزيع من قبل المواطنين وبعض المسؤولين، وأكد ان وزارته هي المعنية بإنهاء أزمة الكهرباء، لذلك وقعت الوزارة الكثير من العقود لتطوير الشبكات، وسنقوم قريبا بتوقيع عقود لإنتاج ١٢ الف ميكاواط، وهي اكبر بكثير من الطاقة الموجودة حاليا وان المواطن سيشعر بتحسن كبير في تجهيزه بالطاقة بعد النصف الثاني من العام المقبل، واختتم محيي الدين مؤتمره في رغبة الوزارة في تنظيم القطع المبرمج لكن المشكلة الكبيرة هي في التجاوزات الحاصلة على الشبكة وهذا خارج عن سيطرة الوزارة.

أزمة الكهرباء

على ضوء ذلك المؤتمر، وعبر الهاتف كان لنا هذا اللقاء مع المفتش العام لوزارة الكهرباء علاء رسول محيي الدين حيث بادرناه بان من أولى التدابير التي يتم حسابها في كل المشاريع الضخمة ومنها مشاريع الكهرباء هي الأخذ بالحسبان الزيادة السكانية، والتطور العمراني، لا ان تكون تلك الزيادة عائقا لحل أزمة الكهرباء، فأكد المهندس محيي الدين قائلاً: تم احتساب زيادة السكان بنسبة ١٠٪ وهي نسبة افتراضية، نحن نتحدث عن فترة عمرها ٣٥ سنة كان من المفترض من الوزارة منذ تلك الفترة التخطيط للأعوام القادمة، الا اننا منذ ٧ سنوات تسلمنا ميراثا كبيرا وبنية تحتية مدمرة هي الأخرى، لقد تطورت الحياة خلال السبع سنوات الماضية فقد اقتنت اغلب العوائل المكيفات والسبلتات، مما شكل عبئا على الطاقة، نحن نتحدث عن الواقع كم كان الطلب سابقا وكم هو الآن؟ الطلب زاد بأضعاف في ظل واقع مترد، وكما تقولين فان ميزانية الوزارة جيدة لكننا نحتاج الى أضعاف التخصيصات، البلد بحاجة الى مشاريع ضخمة، وقلنا للمفتش العام، تقادم الشبكات، انها الشماعة التي تعلق الوزارة عليها كل أخطائها، إذا كانت الشبكات قديمة هل فترة سبع سنوات غير كافية لاستبدالها؟ فأشار دعيني أقول لك ان المنظومة كلها قديمة ونحتاج الى تخطيط واسع لصيانتها، لقد أهدرت خلال ٧ سنوات مبالغ طائلة، دون حل واضح، ولا ننسى ان الوضع الأمني لم يكن جيدا خلال الأعوام المنصرمة ولم يتحسن الأمن الا في الآونة الأخيرة، كنا نصلح من هنا ويأتي التخريب من هناك، هذه هي المشكلة، كما ان المقاولين لم يكونوا على جانب كبير من المهنية، وعن ال ٥٠٠ صهريج المحمل بالوقود والذي لم تفرغ حمولته في المحطات الكهربائية مما أدى الى نقص في الوقود، ولماذا لم تتم محاسبة المفسدين جراء هذه العملية أكد المهندس محيي الدين ان الجميع قد تمت إحالتهم الى القضاء وسيحاسبون جراء ذلك، وعن الشبكات التي تحتاج الى صيانة او تصليح والشركات التي ستقوم بذلك أكد محيي الدين بالنسبة للشبكات فبعضها بحاجة الى تصليح فهي قديمة والبعض الآخر تحتاج الى صيانة وقد فتحنا المجال أمام الشركات المحلية والعالمية للتعاقد معنا لانجاز هذه المهمة قريباً.

التجاوز على الخطوط الناقلة

وعن المتجاوزين على الخطوط الناقلة أكد المهندس محيي الدين، لقد أصبح التجاوز ظاهرة اجتماعية مع الأسف، فالمتجاوز يسرق كلا من المواطن والدولة معا، وهناك عقوبات قانونية على المتجاوزين، وهنا أوضحنا الى المهندس محيي الدين الى ان السارق الذي يتحدث عنه ويعاقبه القانون لو كان مخدوما بشبكة كهرباء لمدة ١٢ ساعة لا أكثر لما تجاوز ذلك الرجل على المنظومة وسرق منها، المفترض في وزارة الكهرباء حالها حال الوزارات الخدمية الأخرى ان تقدم الخدمة اللازمة الى المواطن، فهذا حق من حقوقه على الدولة، لسنا هنا في صدد تبرير التجاوز والتبعات القانونية له، لكن الدولة مطالبة بتامين الكهرباء الى المواطن الذي أصبح يعاني من ترديها منذ سنوات ولا من حل، فأكد المهندس محيي الدين ان معاناة المواطن تقدرها كل من الوزارة والدولة لكن توفير ساعات طويلة من الكهرباء كما تقولين هي عملية تخصيص ميزانية كبيرة وعمل متواصل، لقد كان عمل الوزارة طوال السنوات الماضية عملا يمكن ان نطلق عليه عملية (تمشية اعمال)، انا كمواطن ولست مسؤولاً أعاني أيضاً مثلكم ومثل أي مواطن آخر من قلة ساعات التجهيز، المشكلة ان ٣٠٪ من الطاقة تذهب جراء التجاوزات، لو ان المواطن يعمل بنظام الترشيد لكان الأمر أفضل، وسألنا المهندس محيي الدين، أين هي الوطنية لكي تطالب المواطن بترشيدها، انها فقط ٤ ساعات في هذه الأيام وفي بعض الأحياء تكون صفر، جراء الأمطار الهاطلة في الآونة الأخيرة، الا انه أكد ان الوطنية سوف تتحسن خلال الأسابيع القليلة القادمة، وهنا ذكرنا المفتش العام ان وعود وزارة الكهرباء العديدة بالتحسن المقبل، تجابه بانقطاعات مستمرة.

أنها أزمة الكهرباء كما سماها المفتش محيي الدين والتي من احد أسبابها، إضافة الى ما ذكرنا هي، التجاوز، وعدم تسديد الفواتير، وهنا نقلنا الى المهندس محيي الدين قول احد المواطنين عندما طالبه قارئ المقياس بدفع الفواتير، ولكن أين هي الكهرباء لكي ادفع أجور الفواتير؟

قلة في الإنتاج وسوء في التوزيع

وأكد احد المسؤولين في المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة ان المديرية تعمل على تحسين الشبكة كما تقوم بتوزيع الكهرباء من خلال ٩ قطاعات تشمل المراكز شمالية وجنوبية، و من أهم معوقات عمل المديرية هي التجاوزات التي ينفذها المواطن على الخطوط الناقلة للكهرباء.

وأكد المصدر المسؤول في المديرية المذكورة ان هناك فرقا فنية لرصد كل التجاوزات، وتقوم بمصادرة الأسلاك المتجاوز عليها، ونفرض غرامات على المعامل والبيوت المتجاوزة وفق كمية التجاوز الحاصل على الشبكة، كما تقوم المديرية باستبدال المحولات، فإذا كانت بسعة ٢٥٠ واط تقوم باستبدالها بـ٤٠٠ واط، وتقوم بتوزيع المقاييس الوقتية للمناطق الزراعية (الحدائق) ونزودهم بعداد وقتي لكي لا يتم السحب من البيوت، وعن الفواتير التي لم تدفع بعد أكد المسؤول ان الكثير من المواطنين لم يسددوا ما بذمتهم للدولة، وهذا احد أركان أزمة الكهرباء، وعن ارتفاع أسعار الوحدة الكهربائية مع ان ساعات الوطنية قليلة، أشار الى ان ذلك من اختصاص مجلس النواب فهو الذي حدد أسعار الوحدات، ومع ذلك سنقوم بتخفيف العبء عن ذوي الأجور العالية ونجعل الدفع فيها على ثلاث مراحل، كما نقوم بإرسال عامل فني للتأكد من سلامة جهاز المقياس (الميزانية) فإذا ما وجدنا ان السبب هو ميزانية الدار او المحل نقوم باستبدالها.

زيادة الاستهلاك

أشار المهندس صبحي خلف الجبوري، احد مهندسي وزارة الكهرباء (مدير عام سابق) ان مشكلة الكهرباء تتلخص في ثلاثة أمور هي: (التوليد) و(النقل) و(التوزيع)، وأوضح الى ان الجهود تركزت في الفترة السابقة على النهوض بالتوليد، وانها تتركز في الفترة الحالية على تأهيل شبكات النقل والتوزيع، و ان عمليات تأهيل خطوط النقل ستنتهي قريباً، إذ يبلغ عددها ٣٥ خطاً من خطوط الضغط العالي، كان ٢٢ خطاً صالحاً منها في عام ٢٠٠٧، ويبلغ عدد الذي يعمل منها في الوقت الحاضر ٣٤ خطاً، وأشار الى ان الخط الأخير سينتهي تأهيله قريباً.

وبيّن الجبوري ان التحسن الأمني الذي تحقق سيسهم بشكل كبير في تقليل الزمن الذي يحتاجه تأهيل قطاع الكهرباء، عن طريق تقليل التخصيصات للمؤسسات الأمنية، وزيادتها للمؤسسات الخدمية، مشيراً الى ان تخصيصات المؤسسات الأمنية انخفضت بنسبة ٦٪ في عام ٢٠١٠، وزادت تخصيصات قطاع الكهرباء بنسبة ٥١٪.

وأوضح: ان قطاع الكهرباء يشهد سنويا زيادة في الإنتاج، فقد زادت القدرة الكهربائية في عام ٢٠١٠ عن العام الذي سبقه بنسبة ٤٪، بيد ان العراق يشهد سنويا زيادة في الاستهلاك، موضحاً ان الطلب ارتفع منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن بنسبة ١٢٨٪، فيما زاد الإنتاج بنسبة ١٠٣٪، ما يعني ان الطلب يرتفع بصورة اكبر من ارتفاع الإنتاج.

وأكد ان انخفاض مناسيب المياه في نهر الفرات اثر بشكل كبير على قدرة المحطات الكهربائية المائية، مشيراً الى ان محطة سد الموصل الكهربائية تعمل حاليا بنصف قدرتها كي لا تؤثر على مناسيب المياه في النهر.

وأوضح ان الزيادة بالطلب تجعل زيادة الإنتاج غير منظورة، مشيراً الى ان أزمة الكهرباء لن تُحل الا بانتهاء المشاريع الستراتيجية، ومنها مشروع (GE) و(Siemens) الذي سيضيف ١٢ ألف ميغاواط الى منظومة الطاقة الكهربائية.

ويرى الجبوري أن الحل المناسب لمشكلة الكهرباء يكمن في البدء ببناء محطات عملاقة لتوليد الطاقة الكهربائية تنفذ من قبل شركات معروفة وفي أماكن آمنة، الا ان هذا الحل يصطدم بعزوف تلك الشركات عن المجيء الى العراق في ظل الأوضاع الأمنية السائدة.

ويبدي الجبوري أسفه من استيراد العراق للطاقة الكهربائية قائلاً:

– للمرة الأولى في تاريخه يضطر العراق الى استيراد الكهرباء من دول الجوار لتغطية العجز في إمدادات الطاقة، بعد ان كان مصدّرا لها، فقد تم الاتفاق مع إيران على استيراد ٩٠ ميغاواط، ومن المفترض ان تصل الى ٤٠٠ ميغاواط مستقبلاً وحتى ٨٠٠ ميغاواط بعد ان وافقت إيران على ربط شبكتها الكهربائية بالشبكة الوطنية العراقية.

في حين تم الاتفاق على استيراد ١٨٠ و٢٠٠ ميغاواط من تركيا التي أبدت استعدادها لتجهيز العراق بما مجموعه ١٠٠٠ ميغاواط. وما يثير التساؤل انه بعد مضي أكثر من سبع سنوات على سقوط النظام السابق لا تزال مشكلة الكهرباء بدون حل وتتفاقم الأزمة باستمرار.

ويأمل المواطن العراقي الذي شبع وعوداً منذ أكثر من سبع سنوات، ان يرى نتائج ملموسة في القريب العاجل، فالكهرباء هي عصب الحياة، واستقرارها يعني الكثير منها، عودة معامل القطاع الخاص وتقليص البطالة.

الوزارة والمواطن.. اتهامات متبادلة لم تحل الأزمة!

العراق مستوردا للكهرباء.. والأزمة باقية!

المفتش العام: آلية جديدة للتعامل مع الناقلين بالتنسيق مع وزارة النفط